الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

حول مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

(عدد 2023/18)

رئيس اللجنة: عزيز بن الاخضر

نائب رئيس اللجنة: عمار العيدودي

مقرر اللجنة: طارق الربعي

جويلية 2023

مسار دراسة مشروع القانون

- مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- تاريخ ورود المشروع:21 جويلية 2023
- تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 21 جويلية 2023
- جلسات اللجنة:
  1. 24 جويلية 2023
  2. 26 جويلية 2023

✓ قرار اللجنة: الموافقة على مشروع القانون الأساسي

رئيس اللجنة: عزيز بن الاخضر.

مقرّر اللجنة: طارق الربعي

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على تسليم المجرمين بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

(عدد2023/18)

I. التقديم

تم ابرام اتفاقية تسليم المجرمين بين تونس والجزائر في اطار إعادة النظر في اتفاقية تبادل المساعدة والتعاون القضائي التي تم توقيعها بين البلدين بتاريخ 26 جويلية 1963 حتى يتسنى إرساء منظومة إجرائية دقيقة تستجيب للإشكالات التي افرزها واقع التعاون في مجال تسليم المجرمين بين البلدين وحتى تتمكن من وضع قواعد تتماشى والمواثيق والمعاهدات الدولية وما شهدته من تطور كما ان هذه الاتفاقية الجديدة ستمكن من ادراج مفاهيم جديدة لم تكن معلومة في فترة الستينات كالجرائم الإرهابية واسترداد الأموال والتجميد والمصادرة كما ستمكن من الاستجابة لمبدا التخصص المعتمد دوليا حيث ستمكن من افراد كل من التعاون الدولي وتسليم المجرمين باتفاقية مستقلة .

وفي نفس سياق مواكبة التطورات سواء على مستوى التشريع ومفرداته او على مستوى التقنيات الحديثة للتواصل فان هذه الاتفاقية ترمي الى تطوير طرق التواصل بين البلدين عبر إرساء قاعدة التبادل التلقائي للمعلومات والتواصل عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة

II. أعمال اللجنة

تعهدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بالنظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على تسليم المجرمين بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وعقدت في شأنه جلسة بتاريخ 24 جويلية 2023

في بداية تدخلهم أشار عدد من النواب إلى أن هذه الاتفاقية جاءت في اطار إعادة النظر في الاتفاقية الموقعة في الستينات بين بلادنا والجزائر والعمل على مواكبة تطور طرق التواصل بين الجانبين في مجال مكافحة الجريمة وتسليم المجرمين

واستعرض شق اخر ما ورد في فصول هذه الاتفاقية من إجراءات وضمانات جديدة تواكب ماهو معمول به في مبادئ التعامل الدولي الحديث عند التتبع وتسليم المجرمين مؤكدين على أهمية الإجراءات المتخذة عند التقدم بمطالب التسليم خاصة بالنسبة لحاملي الجنسية المزدوجة

هذا وطلبت اللجنة مواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي المعروض عليها لمزيد الاستيضاحات والانارة مع الجانب الحكومي

وفي جلسة يوم الأربعاء 26 جويلية 2023 استمعت اللجنة الى ممثلين عن وزارة العدل تولوا إعطاء بسطة عن الاتفاقية مشيرين في هذا السياق الى أن الهدف من ابرامها هو تطوير ما ورد بالاتفاقية الأولى ومسايرة التطور والرقمنة وتشعب بعض الجرائم كما أنها ترمي الى الاستجابة إلى المد الدولي نحو التخصص بحيث يقع افراد كل مادة باتفاقية خاصة

هذا وأشاروا الى أن أهم إضافة وردت بهذه الاتفاقية هي ادخال آليات جديدة في التخاطب والتراسل عن بعد واضفاء الصبغة القانونية اجرائيا عليها والتداول السريع بين الطرفين وإدخال إجراءات خاصة في القضايا الإرهابية واسترداد الأموال المنهوبة والمجمدة بالخارج

وفي سياق آخر وضح ممثلو الوزارة أنه عند ابرام هذه الاتفاقية تم الحرص على مراعاة مكاسب الاتفاقية الأولى ولم يتم تغيير إلا ما يجب تغييره بفعل التطور

عند تدخلهم طلب النواب من ممثلي وزارة العدل مدهم بمزيد من الإيضاحات حول جملة من النقاط الواردة بالاتفاقية ومنها الضمانات الممنوحة للمجرمين الذين سيقع تسليمهم والمنصوص عليها بالاتفاقية وكذلك مسألة استرداد الأموال المنهوبة كما تساءلوا عن كيفية تعاطي الاتفاقية مع تعلل المجرمين المزمع تسليمهم بأسباب صحية

من ناحية أخرى طلب السادة النواب تفسيرا حول أسباب استثناء الجرائم السياسية من الاتفاقية كما طلبوا مزيدا من التوضيح حول موقف الاتفاقية من المجرمين ذوي الجنسية المزدوجة

في ردهم على تساؤلات النواب بين ممثلو وزارة العدل أنه بالنسبة للجرائم السياسية فإن الاشكال يتمثل في غياب تعريف دقيق لها متفق عليه على مستوى القانون الدولي وهذا يفسح المجال للمجرمين لتكييف جرائمهم على انها جرائم سياسية حتى ينتفعوا بإيقاف إجراءات التسليم تحت مظلة حقوق الانسان وضمانات حرية الرأي والتفكير

وأضافوا أنه وللحد من التعلل بالتكييف السياسي للجرائم قصد إيقاف إجراءات التسليم فقد ضبطت الاتفاقية التمتع بالدفع من أجل جريمة سياسية بشروط وإجراءات محددة

أما بالنسبة للمجرمين من ذوي الجنسية المزدوجة فإن القانون الدولي ينص على أن الدول لا تسلم مواطنيها لدولة أجنبية وفي صورة القاء القبض عليه في دولة أجنبية تطبق عليه أحكام هذه الاتفاقية الثنائية الى جانب الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة كما يمكن التنسيق بين الدول على الصعيد الديبلوماسي

أما فيما يخص مواطني المناطق الحدودية فقد أوضح ممثلو وزارة العدل أن هناك أعراف وتقاليد تاريخية واجتماعية يقع العمل بها و بالنسبة للتعلل بأسباب صحية لتعطيل إجراءات التسليم فإن هذه القاعدة معمول بها ومنصوص عليها في العديد من المعاهدات والمواثيق الدولية باعتبارها تتنزل في إطار حقوق الانسان لكن مع هذا فقد تم ضبطها وتحديدها بشروط دقيقة ضمن هذه الاتفاقية

وفي سياق آخر استعرض ممثلو وزارة العدل الضمانات الممنوحة للمجرمين عند تسليمهم والمضمنة بهذه الاتفاقية موضحين أن المبدأ هو أن تسليم المجرمين لا يكون من أجل جريمة ليست موضوع تتبع كما أن اجراءات التسليم تكون مضبوطة بحيث تنطلق بفتح تحقيق من جديد وسماع الشهود والخبراء والذين لا يمكن اجبارهم على الحضور بل يتم سماعهم عن طواعية وطبق الإجراءات القانونية المعمول بها

هذا وأوضحوا أن الأسباب التي دفعت الى ابرام اتفاقية ثنائية مع الجزائر رغم وجود اتفاقيات دولية تتعلق بإجراءات التسليم يعود الى كون الاتفاقيات الثنائية خاصة بين الدول الشقيقة تكون أكثر دقة وأسهل عند التنفيذ مما يضفي عليها نجاعة أكبر خلافا للاتفاقيات الدولية التي تكون عامة ومعقدة الإجراءات

وفيما يخص استرجاع الأموال المنهوبة وتسليم الإرهابيين فإن الاتفاقية تنص فقط على أحكام إجرائية لا أصلية باعتبار هذه الجرائم ليست جديدة مستحدثة وباعتبار أن موضوع الاتفاقية الأصلي هو تسليم المجرمين

في الختام تقدم رئيس اللجنة بالشكر الى ممثلي وزارة العدل داعيا إلى مزيد التعاون لإحداث ثورة تشريعية تعود بالنفع على البلاد والمواطنين

III. قرار اللجنة

أنهت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 2023/18 المتعلق بالموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وقرّرت خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 26 جويلية 2023 الموافقة عليه كما صادقت على تقريرها بتاريخ 26 جويلية 2023 وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عزيز بن الأخضر	طارق الربعي

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاقية متعلقة بتسليم المجرمين بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

فصل وحيد: تتمّ الموافقة على اتفاقية متعلقة بتسليم المجرمين بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الموقعة بتونس في 15 ديسمبر 2021 والملحقة بهذا القانون الأساسي